الاقتصاد والأعمال

النفط يرتفع 7 سنتات ليبلغ 69.01 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 7 سنتات في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ 01ر69 دولار أمريكي مقابل 94ر68 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط الخام في تعاملات اول أمس وسط بواعث قلق في السوق بشأن المخاطر الجيوسياسية المحتملة إذا فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات جديدة على إيران.

وانخفضت العقود الآجلة لبرميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 25 سنتا لتصل عند التسوية إلى مستوى 37ر73 دولار في حين انخفضت العقود الآجلة لبرميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 15 سنتا لتصل إلى 28ر68 دولار.

1.7 مليار دينار إيرادات غير نفطية

موازنة السنة المالية الحالية ستبلغ نحو 18.5 مليار دينار

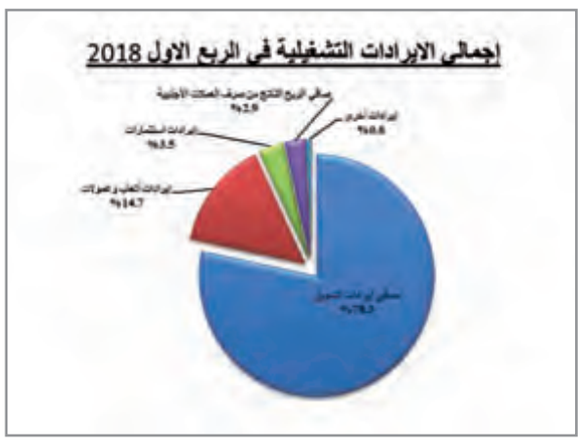

إجمالي الايرادات التشغيلية

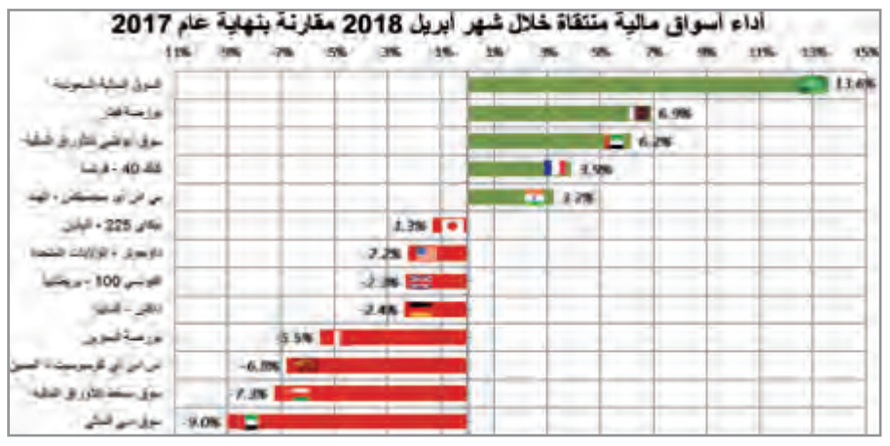

أداء أسواق مالية منتقاة مقارنة بنهاية 2017

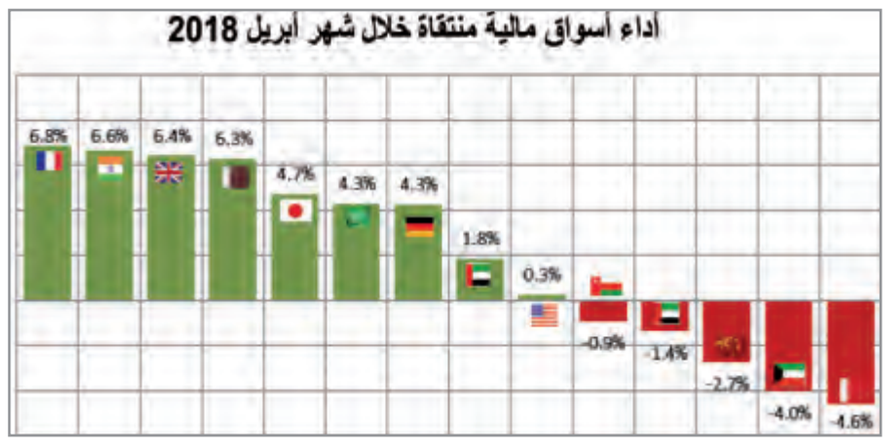

أداء أسواق مالية منتقاة خلال أبريل

◆ 16.8 مليار دينار جملة الإيرادات النفطية المتوقعة للسنة المالية الحالية

◆ الموازنة العامة لـ 2019/2018 ستسجل عجزاً قيمته 3 مليارا دينار

◆ الكويت حققت 1.4 مليار دينار إيرادات نفطية خلال شهر أبريل

◆ العجز الفعلي سيبقى متغيرا وفقا لحركة أسعار النفط خلال باقي السنة المالية

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – أبريل 2018 ، أنه بانتهاء شهر أبريل 2018، انتهى الشهر الأول من السنة المالية الحالية 2018 / 2019، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أبريل، نحو 66.9 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 33.8%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 50 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً يزيد بنحو 21.9 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 45 دولار أمريكي. وكانت السنة المالية الفائتة 2017 / 2018، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 54.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أبريل 2018 أعلى بنحو 22.8% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 8.1– دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أبريل، بما قيمته نحو 1.4 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض، قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية لمجمل السنة المالية الحالية، نحو 16.8 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 3.5 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، والبالغة نحو 13.3 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.7 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 18.5 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2018 / 2019 عجزاً قيمته 3 مليار دينار كويتي، ولكن شهر واحد لا يصلح سوى لاستخدامه مؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

بورصة الكويت

بدأت بورصة الكويت حقبة جديدة مع بداية الربع الثاني من عام 2018، مع إطلاق مشروع تطوير السوق، وكان تقسيم السوق إلى 3 أسواق هدف رئيسي في محتوى التطوير، والأسواق الثلاثة هي: «الأول» و«الرئيسي»، و«المزادات»، وذلك وفقاً للنظم المعمول بها على مؤشرات فوتسي راسل. وتم الغاء مؤشرات السوق القديمة، واستبدالها بثلاث مؤشرات جديدة، وهي، مؤشر للسوق الأول، ومؤشر للسوق الرئيسي، ومؤشر السوق العام ويشمل السوقين الأول والرئيسي، ويعتبر إلغاء المؤشر السعري القديم، انجاز.

وحقق أداء شهر أبريل أداءً مختلطاً، فالنشاط طال سيولة البورصة وكمية أسهمها المتداولة وعدد صفقاتها، وتلك شملت نشاط 175 شركة ضمنها 13 شركة لا تدخل ضمن مؤشرات البورصة الجديدة.

ولكنه نشاط فشل في دعم قيم مؤشراتها التي انخفضت جميعها، ففقد مؤشر السوق الأول نحو 4.4%–، وفقد مؤشر السوق الرئيسي نحو 3.3%–، وفقد المؤشر العام وهو حصيلة أداء السوقين نحو 4–%. وبدأت جميع المؤشرات السابقة بالقيمة الأساسية عند 5000 نقطة مع بداية شهر ابريل 2018. وحقق شهر أبريل مستوى سيولة بحدود 240.8 مليون دينار كويتي بمعدل لقيمة التداول اليومي بحدود 11.5 مليون دينار كويتي أو أعلى بنحو 5.9%، عن معدل قيمة التداول اليومي لشهر مارس البالغ نحو 10.8 مليون دينار كويتي، ولكنه أدنى بنحو 7.7%– عن معدل قيمة التداول اليومي للربع الأول من السنة الجارية.

وبلغ حجم سيولة البورصة في أربعة أشهر (أي في 82 يوم عمل) نحو 998.3 مليون دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي نحو 12.2 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 46.9%– مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لكامل عام 2017، ومنخفضاً بنحو 68.6%– عن معدل قيمة التداول للشهور الأربعة الأولى من عام 2017. ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.4% فقط من تلك السيولة، حظيت بنحو 0.2% فقط من تلك السيولة، و10 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 3.4% فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 16.2% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يتوجه بشدة إلى شركات قيمتها ضئيلة.

أما توزيع السيولة خلال شهر أبريل 2018 على الأسواق الثلاثة، فكانت كالتالي:–

السوق الأول: وحظى بنحو 172.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 71.5% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50% من شركاته على 83.9% من سيولته ونحو 60% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 16.1% من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه معدل مرتفع، حيث حظيت 4 شركات ضمنه على نحو 65.2% من سيولته، ونتوقع أن يكون تركيز السيولة في السوق الأول لاحقاً أكثر ارتباطاً بالأداء الفصلي لكل من شركاته منه إلى أي متغيرات أخرى.

السوق الرئيسي: وحظي بنحو 68.5 مليون دينار كويتي، أو نحو 28.5% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 85.6% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 14.4% من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

سوق المزادات: وحظي بنحو 8.8 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.004% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة.

أسواق منتقاة

كان أداء شهر أبريل أداءً موجباً خلافاً لأداء شهر مارس السالب، خلاله حققت 9 أسواق مكاسب، غالبيتها مكاسب، كبيرة، بينما حققت 5 أسواق خسائر، شاملة المؤشر العام الجديد لبورصة الكويت. ولكن، لا زالت حصيلة أداء الشهور الأربعة الأولى من السنة الجارية لأسواق العينة سالبة، حيث لا زالت 8 أسواق خاسرة في أدائها منذ بداية العام، بينما عدد الأسواق الرابحة 5 أسواق، وظلت بورصة الكويت رابحة بقياس مؤشرها الوزني القديم، وخاسرة بمؤشرها العام الجديد الذي لا يتعدى عمره شهر واحد.

أكبر الرابحين في شهر أبريل كان السوق الفرنسي الذي حقق مكاسب في شهر واحد بحدود 6.8% وكانت كفيلة بالإرتقاء في ترتيبه إلى المركز الرابع في المكاسب منذ بداية العام محققاً نحو 3.9%، بينما ظل السوق السعودي أكبر الرابحين منذ بداية العام بمكاسب بحدود 13.6%، رغم أنه سادس أكبر الرابحين في شهر أبريل بتحقيق مكاسب بنحو 4.3%. ثاني أكبر الرابحين في شهر أبريل كان السوق الهندي الذي حقق مكاسب بنحو 6.6%، وهي مكاسب نقلته من المنطقة السالبة إلى المنطقة الموجبة في أدائه منذ بداية العام بمكاسب بنحو 3.2%. ثالث أكبر الرابحين خلال شهر أبريل كان السوق البريطاني بمكاسب بنحو 6.4%، ولكن، رغم أدائه الإيجابي في شهر أبريل، ظل السوق البريطاني في المنطقة السالبة بخسائر بنحو 2.3%–، والجدير بالذكر أن السوق البريطاني كان أكبر الخاسرين منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر مارس الفائت.

أكبر الخاسرين في شهر أبريل كانت بورصة البحرين التي فقدت نحو 4.6%– لتبلغ خسائر أدائها منذ بداية العام نحو 5.5%–، تلاها في خسائر شهر أبريل بورصة الكويت بمؤشرها الجديد فاقداً نحو 4–%، وثالث أكبر الخاسرين في شهر أبريل كان السوق الصيني الذي فقد نحو 2.7%– لتبلغ مجمل خسائره منذ بداية العام نحو 6.8%–.

المفارقة الأولى في أداء أسواق العينة، تأتي من أن أفضل ثلاثة أسواق أداءً منذ بداية العام، كانت أسواق من إقليم الخليج، وهي إلى جانب السوق السعودي، السوق القطري الذي حقق مكاسب بنحو 6.9%، وسوق أبو ظبي بمكاسب بحدود 6.2%، بينما أسوأ سوقان أداءً هما سوق دبي، الذي فقد نحو 9–% مخالفاً تماماً أداء سوق أبو ظبي، ثم سوق مسقط بخسائر بنحو 7.3%–. والمفارقة الثانية هي تباعد أداء كلاً من السوقين الفرنسي والألماني منذ بداية العام، رغم أنهما يتأثران بنفس المتغيرات، فالسوق الفرنسي في المنطقة الموجبة كما ذكرنا بمكاسب بنحو 3.9%، بينما السوق الألماني ظل خاسراً نحو 2.4%–. الثالثة، وإن لم تكن مفارقة، هي صعوبة الحكم على أداء بورصة الكويت، فرغم أنها ظلت رابحة حتى نهاية شهر مارس، خسر مؤشرها العام الجديد نحو 4–% في شهر أبريل، ونعتقد أنه أداء طبيعي بسبب الضبابية التي تلازم كل تغيير تنظيمي جوهري، ورغم أنها ضبابية قد تستمر لبضعة شهور، إلا أنها لا تثير قلقاً وفق تقديرنا.

ولا زال التنبؤ بمستقبل الأداء لتلك الأسواق في غاية الصعوبة، ونعتقد أن التذبذب ما بين الأداء الموجب والسالب سوف يكون هو السيناريو المرجح لمعظم السنة الجارية كما حدث ما بين أداء شهر مارس وأداء شهر أبريل. والحصيلة النهائية في تقديرنا سوف تكون غلبة للأسواق الخاسرة وبهبوط آمن لمجموعة الأسواق الناشئة

والناضجة، وغلبة للأسواق الرابحة في إقليم الخليج إن ظلت متغيرات سوق النفط والأحداث الجيوسياسية دون تغيير كبير في الاتجاهين.

بنك الكويت الدولي

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 7.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 116 ألف دينار كويتي، ومسجلاً ارتفاع بلغت نسبته نحو 1.5%، مقارنة بنحو 7.6 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 1.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.9%، وصولاً إلى نحو 17.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 15.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017، وذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 20.6%، وصولاً إلى نحو 13.6 مليون دينار كويتي (أي نحو 78.3% من الإجمالي)، مقارنة بنحو 11.2 مليون دينار كويتي (أي نحو 70.7% من الإجمالي). وارتفع أيضاً، بند صافي الربح الناتج من صرف العملات الأجنبية بنحو 314 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى 503 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 189 ألف دينار كويتي. بينما انخفض بند إيرادات إستثمارات بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 607 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 2 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 719 ألف دينار كويتي أو بنسبة 10.7%، وصولاً إلى نحو 7.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 6.7 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. تحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، أهمها، بند تكاليف موظفين الذي ارتفع بنحو 376 ألف دينار كويتي، حين بلغ نحو 4.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 4 مليون دينار كويتي، وارتفع أيضاً، بند مصاريف عمومية وإدارية بنحو 241 ألف دينار كويتي حين بلغ 2.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.3 مليون دينار كويتي. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 1.8 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نسبته 47.2% أو نحو 568 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.2 مليون دينار كويتي. وذلك يفسر انخفاض هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 37.6% بعد أن كان عند نحو 45.4% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 59.7 مليون دينار كويتي ونسبته 3.1%، ليصل إلى نحو 1.976 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 1.916 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 65.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.4% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ نحو 1.911 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 50.2 مليون دينار كويتي، أي نحو 3.9% وصولاً إلى نحو 1.355 مليار دينار كويتي (68.6% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 1.304 مليار دينار كويتي (68.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 4.4% أو نحو 56.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.298 مليار دينار كويتي (67.9% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2017. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 81.8% مقارنة بنحو 80.8%. وارتفع بند النقد والأرصدة الدائنة لدى البنوك بنحو 16.3 مليون دينار كويتي أو نحو 83.6% وصولاً إلى 35.7 مليون دينار كويتي (1.8%من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 19.5 مليون دينار كويتي (1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، ولكنه انخفض بنحو 19.3 مليون دينار كويتي أو نحو 35.1%، مقارنة بنحو 55 مليون دينار كويتي (2.9 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها لعام 2017. بينما انخفض بند المستحق من بنوك بنحو 7.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 1.9%، وصولاً إلى نحو 395.2 مليون دينار كويتي (20% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 402.9 مليون دينار كويتي (21% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 1.5% أي نحو 5.9 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ نحو 389.4 مليون دينار كويتي (20.4% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 61.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 3.7% لتصل إلى نحو 1.713 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.652 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وحققت ارتفاعاً بنحو 55.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 3.4% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.7% مقارنة بنحو 86.8%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات ربحية البنك سجلت أداءً مختلطاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 11.9% مقارنة بنحو 12.1%. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل الموجودات البنك (ROA) انخفاضاً طفيفاً إلى نحو 1.59% مقارنة مع نحو 1.62%. بينما ارتفع العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 29.8% مقارنة بنحو 29.4%، وكذلك ارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 8.25 فلس مقارنة بنحو 8.13 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 7.0 مرة، مقارنة مع نحو 7.3 مرة (أي تحسن). وتحقق ذلك نتيجة انخفاض السعر السوقي للسهم وبنسبة 2.9% مقارنة بمستوى سعره في نهاية مارس 2017، مقابل ارتفاع لربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 1.5% عن مستواها في نهاية مارس 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة مقارنة مع 1.0 مرة في للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 390.2 نقطة، بانخفاض بلغ قيمته 0.6 نقطة ونسبته 0.2% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 3.2 نقطة، أي ما يعادل 0.8% عن إقفال نهاية عام 2017.

البيان	2018/03/31 (ألف دينار كويتي)	2017/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	1,975,726	1,910,570	65,156	%3.4	↑
مجموع المطلوبات	1,713,392	1,657,495	55,897	%3.4	↑
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	258,980	249,821	9,159	%3.7	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	17,315	15,899	1,416	%8.9	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	7,453	6,734	719	%10.7	↑
المخصصات	1,771	1,203	568	%47.2	↑
الضرائب	359	346	13	%3.8	↑
صافي الربح	7,732	7,616	116	%1.5	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%1.59	%1.62			↓
** العائد على حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%11.9	%12.1			↓
**العائد على رأسمال	%29.8	%29.4			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	8.25	8.13	0.12	%1.5	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	231	238	7-	%2.9-	↓
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	7.0	7.3			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.9	1.0			

المؤشرات المالية المنتهية على أساس سنوي

	البيان	يوم التحديث 2018/05/03	يوم التحديث 2018/04/26	التغير %	التغير 2017	الإقفال %
1	بنك الكويت الوطني	459.8	464.9	(1.1)	(4.9)	7.0
2	بنك الخليج	211.3	217.0	(2.6)	(5.7)	9.3
3	البنك التجاري الكويتي	428.3	392.2	9.2	36.1	14.1
4	البنك الأهلي الكويتي	209.5	212.8	(1.6)	(3.3)	10.3
5	بنك الكويت الدولي	229.1	231.5	(0.9)	(2.4)	(3.5)
6	البنك الأهلي المتحد	292.5	294.5	(0.7)	(2.0)	(11.9)
7	المشرق	270.1	270.1	0.0	0.0	(9.9)
8	بيت التمويل الكويتي	1,399.2	1,369.6	2.2	29.6	(0.1)
	قطاع البنوك	440.2	445.3	0.2	4.9	3.7
9	شركة الصناعات الكهربائية	115.5	119.1	(3.0)	(3.6)	(5.9)
10	شركة الإستثمارات الوطنية الدولية	206.7	206.7	0.0	0.0	(11.7)
11	شركة الإستثمارات الوطنية	112.0	123.7	(10.9)	(11.7)	(9.2)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	579.9	599.0	(3.5)	(19.1)	(22.6)
13	شركة السمن للتصدير والاستثمار	43.1	40.2	7.2	2.9	(2.9)
	قطاع الاستثمار	260.5	287.9	(5.6)	(27.4)	(16.7)
14	شركة الكويت للتأمين	34.2	38.3	(2.9)	(4.1)	(10.6)
15	مجموعة الخليج للتأمين	510.7	500.9	(2.7)	9.8	(21.3)
16	الشركة الأهلية للتأمين	186.5	184.5	0.9	2.0	(5.8)
17	شركة وربة للتأمين	59.9	59.9	1.5	0.0	13.4
	قطاع التأمين	135.9	138.1	(1.6)	(2.2)	(14.0)
18	شركة عقارات الكويت	78.5	78.5	0.0	0.0	(11.8)
19	شركة التجارة المتحدة	118.3	120.5	(1.7)	(2.2)	(27.5)
20	الشركة الوطنية العقارية	263.7	254.5	3.6	9.2	(6.5)
21	شركة الصالحية العقارية	1,568.8	1,540.6	2.1	28.2	(4.2)
	القطاع العقاري	178.7	175.4	1.9	3.3	(9.9)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	142.1	140.3	1.3	1.8	6.0
23	شركة أسمنت الكويت	648.2	655.8	(1.2)	(7.6)	(8.5)
24	شركة المجموعة للكهرباء والصناعات الكهربائية	157.9	159.9	(1.3)	(2.0)	(5.7)
	القطاع الصناعي	191.5	192.1	(0.3)	(0.6)	(3.3)
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	685.6	689.0	(0.9)	(6.4)	(16.2)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,333.7	1,328.2	1.5	5.5	7.1
27	شركة الاتصالات المتنقلة	488.1	534.9	(8.7)	(46.8)	(20.8)
28	شركة أسمنت الفجيرة (ش.م.ع)	24.8	28.1	(12.0)	(3.3)	119.5
	قطاع الخدمات	943.8	962.4	(1.9)	(18.6)	(4.8)
29	شركة نقل وتجارة المواشي	165.8	165.8	0.0	0.0	(13.1)
30	شركة بناء المنشآت العالمية	49.9	52.1	(4.2)	(2.2)	(28.8)
	القطاع الأجنبي	459.6	459.8	(0.0)	(0.1)	9.1
31	شركة الشرق الأوسط للكبلات والصناعية (ش.م.ع)	170.8	172.9	(1.1)	(2.1)	(3.1)
32	شركة أسمنت الفجيرة (ش.م.ع)	358.9	350.6	2.4	8.3	11.3
33	شركة بر للتطوير للاستثمارات العقارية (ش.م.ع)	473.8	526.1	(9.9)	(52.3)	(19.5)
	الشركات غير الكويتية	230.1	222.9	3.2	7.2	(0.0)
	المؤشر العام	390.2	390.8	(0.2)	(0.6)	0.8

التغيرات التي طرأت على مؤشرات التداول